

اليوم المصري لمناهضة رهاب المثلية ذكرى حادثة كوين بوت



اليوم ونحن نقترّب من الذكرى السنوية لليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية نستشرف ذكرى قضية كوين بوت الشهيرة حيث قام ضباط من نيابة آداب القاهرة مع ضباط مباحث أمن الدولة في فجر يوم الجمعة 11 مايو 2001 بمداهمة مرقص "كوين بوت"، وهو مرقص في باخرة ترسو على شاطئ النيل وألقوا القبض على نحو 52 رجلا من رواده.

الجدير بالذكر أن قضية "كوين بوت" لم تكن بداية تحرش الشرطة بالرجال المشكوك في أنهم يمارسون سلوكا مثليا. فقد كانت هناك حالات مشابهة منذ سنوات قبل قضية كوين بوت حيث جاء أهم حكم في عام 1975 عندما كانت شرطة الآداب قد داهمت منزلا خاصا وضبطت رجلا يمارس الجنس مع رجل آخر ووجهت النيابة الى المتهمين تهمة الفجور. وفي العام 1988 ألقى القبض على شاب يدعى اسماعيل 17 عاما و شاب اخر يدعى نبيل عام 1997 بنفس التهمة . كما حكى "خالد" 25 عاما قصته لهيومان رايتس ووتش، وهي قصة تدل على آليات القمع لدى الشرطة حيث ذكر انه تم اعتقاله من ميدان التحرير في مايو سنة 2000 في حملة مداهمة قامت بها الشرطة عن طريق أحد المخبرين اسفرت عن اعتقال ما لا يقل عن 150 شاب مثلي حيث دأبت الشرطة المصرية إلى الإيقاع بالمثليين عن طريق الانترنت وإعطائهم مواعيد وهمية ليجدوا شرطة الآداب في انتظارهم .كذلك حكمت المحكمة غيابيا في سبتمبر 2001 على 7 رجال بتهمة الممارسة المعتادة للفسق " حيث أوقفوا واحتجزوا لمدة ستة أسابيع ثم حكم عليهم غيابيا بالسجن لمدة عام.وفي العام 2002 تم سجن زكي سعد زكي عبد الملاك، وهو مواطن من مدينة الإسماعيلية عمره 23 عاماً وكان عبد الملاك قد جاء إلى القاهرة في يناير 2002 بعد اتصاله برجل آخر عن طريق إحدى غرف الدردشة على الإنترنت، وفي 25 يناير ألقى ضباط شرطة الآداب القبض على عبد الملاك في مكان المقابلة المتفق عليه في أحد شوارع حي المهندسين . في نوفمبر 2002 حكم على 12 رجلا بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "الدأب على ممارسة الفجور". وكان هؤلاء الرجال جميعا قد قبض عليهم في 20 أغسطس 2002 عندما اقتحمت الشرطة ما وصفته بحفل للمثليين جنسيا في شقة بحي المهندسين بالقاهرة، وحكم على عشرة من هؤلاء الرجال بالسجن لممارستهم الجنس بمحض إرادتهم ودون أجر مع رجال بالغين. وعلى الرغم من اعتراف اثنين من الرجال بممارسة الجنس بأجر، فقد أكد القاضي محيي الدين عتريس في الحكم الذي أصدره أن الفعل المثلي الجنسي - الفجور - يعتبر جريمة جنائية حتى إذا لم يقترن بالكسب المالي. وفي قضية أخرى ألقى القبض على ستة من الرجال في يناير 2003 في شقة خاصة بمدينة بورسعيد، ووجهت لهم تهمة "الدأب على ممارسة الفجور.

لم تكن حادثة كوين بوت اخر القضايا حيث حكمت محكمة جناح قصر النيل في 09-04-2008 على 5 رجال بالسجن 5 سنوات وبغرامة قدرها 300 جنيه بتهمة "الفجور بسبب ممارستهم للمثلية الجنسية. و مازالت المضايقات

مستمرة في أماكن كثيرة الى يومنا هذا سواء كانت من رجال الشرطة بشكل رسمي أو بسبب الضغوط الشعبية و الإجتماعية.

و علي الرغم من زعم السلطات المصرية في حكومة الرئيس السابق محمد حسني مبارك أنه لا وجود لأي قانون ضد المثلية الجنسية حيث زعمت الحكومة مثلا، في رد لها على انتقادات وجهها خبير من الأمم المتحدة لقضية "كوين بوت"، أن قانونها لا يوجد فيه "أي نص يجرم الشذوذ الجنسي" و في عام 2003، قال رئيس مجلس الشعب أمام البرلمان الأوروبي إن: "القانون الجنائي المصري لا يتضمن أي عقاب للمثليين، حيث إن قانون البلد لا يتدخل بأي شكل في شئون الأفراد الخاصة، إلا أنه و على أرض الواقع فإن السلطات التنفيذية في الدولة ما زالت تحارب المثلية الجنسية عبر مواد قانونية غير صريحة مثل المادة 9/ج من قانون مكافحة الدعارة القانون 10 لعام 1961 الذي ينص على معاقبة "اعتیاد" ممارسة الفجور و الدعارة بالسجن ثلاث سنوات بالإضافة للغرامة. سن هذا القانون في فترة إنتهاء الإستعمار كأداة لصيانة اخلاق المجتمع المصري من الفساد و الإنحلال و كذلك محاربة بقايا الإستعمار في البلاد. ففي ذلك الحين، أراد البرلمان في عجلة أن يمنع الدعارة، حيث أنها كانت تمثل في نظر البرلمانيين الخضوع و الإستلاب الثقافي للمستعمر بالإضافة لكونها خطيئة، وبالتالي سن البرلمان قانونا يمنع كما أكبر و أعم من الأفعال. و عندما احتار المشرعون بين معاقبة الدعارة و منع الزنا بشكل عام، قالوا إنهم يقصدون بكلمة "الدعارة" معاقبة فسق النساء، أما كلمة "الفجور" فأرادوا بها معاقبة فسق الرجال. بذلك أصبح مصطلح "الفجور" أداة للإدانة الأخلاقية أكثر منه مصطلح قانوني دقيق. وصارت للمصطلح استخدامات غير متوقعة، حيث أن المحاكم و النظام الجنائي هم الذين يقررون ما هو فسق الرجال، و يركزون على السلوك المثلي بشكل خاص.

نحن اليوم و بلادنا تمر بتحولات تاريخية هامة بدأت مع الشرارة الأولى لثورة 25 يناير و التي ادت إلى تغييرات جذرية في نظام الحكم و العمل على ارساء مفاهيم الديمقراطية و الحرية و حقوق الانسان نأمل أن تمر علينا ذكرى كوين بوت و نحن نتحول إلى وطن أكثر انفتاحا و تقبلا لواقع المثلية الجنسية باعتبارها تنوع طبيعي و ليس جريمة يعاقب عليها القانون.

نناشد نحن في منظمة بداية كل الحقوقيين ات و الناشطين ات في مجال الحريات الجنسية و الجسدية و مجال قضايا حقوق الإنسان أن يحيوا ذكرى هذا اليوم لتكون محطة من محطات النضال من أجل مستقبل واعد و زاهر للحريات في مصر كما لا يفوتنا أن نقدم اعتذارا رمزيا لكل للمثليين ات في مصر الذين تتضرروا و مازالوا يتضررون من الإستخدام الغير عادل للقوانين ضد المثلية الجنسية.

وتعلن بداية ذكرى هذا اليوم 11 مايو من كل عام يوماً مصرياً لمناهضة رهاب المثلية و التحول الجنسي.

معانحو عالم أكثر حرية و عدالة و انسانية!!

المكتب الإعلامي- منظمة بداية.

11مايو 2012